

فلا لم يثبتوا اضطراب كلامهم في هذا المعام وقاصل قلنا  
الشيخ في الاشارات ان المبدأ الاول لا يعقل ذاته بذاته  
وكان ذاته علة الكثرة لزمه تعقل الكثرة بسبب تعقل ذاته  
بذاته فتعقله للكثرة لازم معلول له فصوره الكثرة التي  
هي معلولة ولو ازم مرتبة ترتب المعلول في مباحثه عن  
عن حقيقة ذاته آخر المعلول عن العلة وذاته ليست  
مستقيمة بها ولا يغيرها بل هي واحدة وكثرة اللوازم معلولة  
لا ينافي وحدة علتها المرافقة اما بسواء كانت تلك اللوازم  
مفردة في ذات العلة او مبيانية لم فاذن تفر الكثرة للمعلول  
في ذات الواحد العايم لذاته لا تقدم عليها بالعلية والوجود  
لا يتفنى كثرته. والاصل ان واجب الوجود واحد وتعدد  
لا يزول كثرته الصور المتفرقة فيه. وانعرض عليه الخارج  
المجوع باية لا تشك في ان القول بتعدد لوازم الاول في ذاته  
قول يكون الشيء الواحد فاعلا واما المعاد. وقول كون المعلول  
موصوفا بصفات غير اضافة ولا سلبية. وقول كونه معلولا  
لمعلولة الممكنة المتكثرة تعالى عن ذلك على كبراه وقول  
معلول الاول غير مبيان لذاته وبيان تعالى لا يوجد شيئا

بين اثنين بذاته بل بتوسط الامور الحادثة فيه التي تفر ذلك مما  
يختلف الظاهر من مذاهب الحكماء، والقدامة القائلون  
ببغى العاظمة. واولا طول القائلين ببقاء الصور المعقولة  
بذاتها والتشاور القائلون بانها والعاقل والمعقول اما  
ان يكتبوا تلك الحالات حذرا عن الامايرام هذه المعاني ثم  
اشار الى ما هو الحق عنده وقال في كتابها يحتاج في ادراك ذاته  
لذاته الى صورة غير صورة ذاته التي بها هو فلا يحتاج  
ايضا في ادراك ما يصدر عن ذاته لذاته الى صورة غير  
صورة ذلك الصادر التي بها هو هو. واعتبر من نفسك  
انك تعقل شيئا بصورة يتصوره او يتصوره في صفة  
بذاته لا يفر ذلك مطلقا بل يشاركه ما من غيرك ومن ذلك  
فانت لا تعقل تلك الصورة بغير ما بل كما يعقل ذلك الشيخ بها كذا  
تعقلها ايضا بنفسها من غير ان يتضاعف اعتبارها  
المعلقة بذاتك وبذلك الصورة فقط او على سبيل الترتيب  
واذا كان طالك مع ما يصدر عنك بشاركة غيرك تلك الحال  
فلا تشك بحال العاقل مع ما يصدر عنك من غير مداهم غير  
غيره ولا تفر بين ان كونك محلا لتلك الصور شرط في تعقلك

الصور فينبى بل انما  
بتضاعف